



## تجربة الاسلاميون في تركيا



### القسم الرابع

## بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: التجربة التي خاضها ولا يزال الاسلاميون في تركيا منذ سقوط دولة الخلافة العثمانية وصعود كمال اتاتورك كقائد بارز ورمز لتركيا العلمانية التي اظهرت العداء الشديد لكل ما له علاقة بالدين، ولحد المرحلة الحالية التي نعيشها الآن، حيث آلت هذه التجربة الى حزب العدالة والتنمية الذي خرج من رحم الحركة الاسلامية التي اصبح رمزها الكبير نجم الدين اربكان.

وتأتي أهمية هذا الملف للاسلاميين العراقيين بالذات حيث يتربع على السلطة هناك احد رموزهم، لان الحاجة اصبحت ملحة للاستفادة من دروس الحركة الاسلامية التركية واخذ العبر اللازمة منها، ومحاولة تجنب الاخطاء التي مارسها نجم الدين اربكان وانتهاج النهج المعتدل والذكي والمرن، الذي يدرك البيئة الاستراتيجية التي تحيط به، على المستوى المحلي والدولي.

- ولم تكن بعض الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية خاصة ذات التوجه التربوي والفكري تخفي امتعاضها من أخطاء التجربة السياسية الإسلامية.
- كما عارض عبد الله غول دعوة أربكان العلماء وبعض رؤساء الطرق الصوفية إلى مأدبة إفطار في شهر رمضان في مقر رئاسة الوزراء ، وقال عبد الله غول حينها بأن ظروف تركيا لا تسمح بهذا التصرف ، وأنهم سيواجهون متاعب هم في غنى عنها.
- لكن من المؤكد أنه ثمة رؤى جديدة كان تأثيرها أعظم وأبلغ في مسار التجربة السياسية الجديدة ، ومن جملتها تأكيد زعماء التجربة على ضرورة إعادة جدولة وترتيب الصراع داخل الساحة التركية تحت شعار "فن الصدق مع الشعب ، وفن المناورة مع العدو ، وفن تحقيق الممكن في إطار العدالة".
- يمكن إجمال ما حصل عموماً في التجربة السياسية الجديدة في ذلك التغير في مواقف زعمائها أملت شروط إعادة جدولة وترتيب الصراع ، بحيث أظهر زعماء التجربة الجديدة ليونة مقدرة في التعامل والتعاطي مع كثير من الاشكالات التي كانت وراءها معارك كبيرة في الماضي.
- وحتى الأحزاب السابقة ، بدءاً من حزب النظام الوطني ، لم تكن تقر في ديباجة قوانينها الأساسية أنها أحزاب إسلامية وإلا ما رخص لها بالعمل داخل الساحة السياسية التركية استناداً لفصول الدستور التركي الذي يمنع قيام أحزاب دينية.
- لقد ساهم إقرار نظام التعددية الذي شهدته الساحة السياسية التركية إضافة للنقاش السالف بين نخبة الدولة ونخبة السياسة في الانفتاح السياسي تجاه مختلف القوى داخل تركيا ، وسيستفيد من هذا الانفتاح التيار الإسلامي حيث سينشط كثيراً مع نهاية الستينات وبداية السبعينات وستتبلور داخله نخبة سياسية إسلامية لم تكنف بالمطالبة بالحق في المشاركة في العملية السياسية بل تجاوزت ذلك بالمطالبة بالحق في تقسيم السلطة ذاتها.
- إن الطابع الذي اكتسبه مواقف التجربة خاصة بقيادة زعيمها نجم الدين أربكان صوب مجموعة من القضايا هو الحدة والشدة في المواقف.
- وبالرغم من كون غالبية أعضائها هم من كوادرها هذه التجربة ، فهي أيضاً قد ضمت أطراً وكفاءات كان لها سابق انتماء للتيار العلماني والتيار القومي.

## المحتويات

الإسلاميون الجدد في تركيا : البدايات ، المكونات ، التحولات،	
المعادلات (٤/٣) .....	٥
الإسلاميون الجدد في تركيا : البدايات ، المكونات ، التحولات،	
المعادلات (٤/٤) .....	٢٥

## الإسلاميون الجدد في تركيا :

## البدايات ، المكونات ،

## التحولات، المعادلات (٣/٤)

الجمعة، ٣٠ أبريل ٢٠١٠ / إدريس بورانو

## المحور الثالث

تحولات في مسيرة تجربة التيار الإسلامي  
بتركيا

أ- على مستوى تجربة الطرق الصوفية  
والجماعات الإسلامية ذات التوجه التربوي  
-الطرق الصوفية والجماعات والمقايسة  
السياسية

لم تكن الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية ،  
خاصة ذات التوجه التربوي والفكري مجرد  
أرقام بشرية داخل المجتمع التركي ، بقدر ما  
كان لها حضور وتأثير في هذا المجتمع ، فإلى  
جانب دورها التربوي والروحي كانت تقوم  
أيضا بأدوار سياسية وان لم تكن بطريقة  
مباشرة ، ذلك أنها كانت تمل بأصواتها  
لأحزاب دون أخرى ، مرجحة في كثير من

الأحيان كفة هذا الحزب على غيره. وفي تحول  
نوعي عرفته هذه الطرق انتقلت من إعطاء  
أصواتها بشكل مجاني -إن صح هذا التعبير -  
إلى الدخول فيما اصطلحت على تسميته  
"بالمقايسة السياسية" ، ذلك أنها أصبحت  
تقايس بأصوات مرديها وأتباعها ، فتفاوض  
مع حزب معين أثناء الحملة الانتخابية أو قبلها،  
وفي مقابل أن تمنحه أصوات مرديها ماذا  
سيمنحها هو من مكاسب ؟

لقد بدت الملامح الأولى لهذا الأسلوب - الذي  
تعد جماعة النور سبابة إليه - بعد تجربة حزب  
السلامة الوطني ، فكما أشرت سالفا ، كان  
هذا الحزب يتكون من تيارين : تيار ينتمي  
أعضاؤه إلى جماعة النور ، وتيار ينتمي  
أعضاؤه إلى الطريقة النقشبندية ، اختلف  
التياران معا في تقديرهم للاتلاف الحكومي  
الذي عقده الحزب خلال تلك الفترة ، حيث  
رفض تيار الطريقة النورية هذا الائتلاف ،  
وأيده تيار الطريقة النقشبندية .  
وعقب تلك الفترة سيختار تيار جماعة النور  
نهج أسلوب المقايسة ، ويزداد هذا النهج  
اتساحا بعد تجربة حزب الرفاه في رئاسة

الحكومة.

ومن المكاسب التي كانت تتفاوض من أجله جماعة النور :

-أن يمنحها الحزب المفاوض مناصب يتقلدها أعضاؤها داخل وزارات معينة ، كوزارة العدل ووزارة الديانة

-حصول شركاتها على تراخيص لإنجاز مشاريع معينة

-تمكين بعض أطرها من ولوج سلك التدريس في بعض الجامعات التابعة للدولة .  
-تنصيب بعض أعضائها خاصة من خريجي كليات القانون والإلهيات كقضاة في محاكم الدولة.

هذا إضافة إلى أن يقوم الحزب الفائز بأصواتهم بالتصدي للتضييقات التي قد تلحقهم إذا وصل إلى السلطة. ويجسد هذا السلوك السياسي الذي قامت به جماعة النور قوة وحيوية مؤسسات المجتمع المدني ، ودوره الحقيقي والفعلي في توجيه الأحزاب السياسية ومعها أجهزة الدولة للصالح العام .  
-الطرق الصوفية وتأسيسها لأحزاب

سياسية

وآخر تطور شهدته الطرق الصوفية تمثل في شروع إحداها قبل الانتخابات الأخيرة في تأسيس حزب سياسي ، ويتعلق الأمر بالطريقة القادرية التي كانت تدعم في السابق حزب الطريق القويم. فقد قام زعيم الطريقة الشيخ حيدار باش بتأسيس حزب سياسي أطلق عليه اسم "حزب تركيا المستقلة" ، ودخل الانتخابات هو الآخر لكنه حصل على نسبة أقل من ١% من الأصوات .

-مصدر التحولات في جسم الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية :

وثمة أسباب عديدة أدت إلى حدوث هذه التحولات في مسيرة الطرق الصوفية ، ولعل بعضها مرتبط بما حققته وتحققه التجربة السياسية الإسلامية ، فكلما تقدمت هذه التجربة خطوات إلى الأمام ، كلما زاد التضييق والحصار على المكونات الإسلامية برمتها ، وما حصل عقب تجربة حزب الرفاه نموذج في هذا السياق ، وقد أشرت سلفا إلى بعض التضييقات التي أعقبت تجربته ، والتي طالت جل مكونات التيار الإسلامي .

لقد حملت بعض الخطوات التي قام بها الحزب ، من قبيل الإفطار الجماعي الحاشد الذي دعا إليه أربكان في مقر رئاسة الوزراء رؤساء وشيوخ الطرق الصوفية ، شبه تحدّ للمؤسسة العسكرية. وقد كانت هذه الخطوة ومعها مجموعة من الخطوات رسالة من مكونات التيار الإسلامي المحتشد في هذا الجمع للتيار العلماني، ذلك أنه في تجمعها إشارات واضحة لنوع من التهديد المبطن لثوابت الدولة التركية العلمانية.

ولم تكن بعض الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية خاصة ذات التوجه التربوي والفكري تخفي امتعاضها من أخطاء التجربة السياسية الإسلامية ، كما لم تخف معارضتها للخطوات التي تقدم عليها سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي ، ومن أجل أن تخرج من أي مأزق يسببه سلوك التجربة السياسية فضل بعضها كما رأينا انتهاز أسلوب المقايضة السياسية مستقلة بذلك بخياراتها.

لم نعد ، انطلاقاً من هذه التطورات التي عرفتها الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية ، أمام طرق تجمع حشوداً من الدراويش بقدر ما

أصبحنا أمام خط تغيير جديد ، يضاف اعتباره ووزنه السياسي ، إلى وزنه الاقتصادي المعتبر ، ذلك أن كثيراً من الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية لها نشاطاتها الاقتصادية والتجارية ، في مختلف المجالات ، وفي المدة الأخيرة أخذ منطق الربح والخسارة يضبط تحركاتها وحساباتها وتقديراتها لأي خطوة تقدم أو يقدم عليها مكون من مكونات التيار الإسلامي.

ب- تحولات على مستوى التجربة السياسية لحركة الرأي الوطني

عرفت الجبهة الداخلية للتجربة السياسية الإسلامية خلال تجربة حزب الرفاه وبعد حله أيضاً نقاشات واسعة في صفوف أبناء التجربة ، وقد اشتدت في السنتين الأخيرتين من عمر حزب الفضيلة الذي كان وريثاً لهذه التجربة ، إذ لوحظ وجود تيارين داخل الحزب : تيار محافظ بزعامة نجم الدين أربكان ، وتيار ثان ظهر بعد تجربة حزب الرفاه في الحكم وما تبعها من تقويم ، وعلى رأسه طيب أردوغان ، الرئيس السابق لبلدية استنبول ، وعبد الله جول وعبد اللطيف شنر ، وأطلق على زعمائه اسم :

المحددون.

إن أغلب التنظيمات السياسية لا تخلو من خلافات بين أعضائها ، فلكل وجهة نظره ، ومقاييسه في تقدير مجموعة من الأمور التي تفرضها ظروف وملابسات العمل السياسي ، وفي هذا الإطار لابد من الإشارة إلى خلاف حقيقي اكتنف التجربة السياسية لحركة الرأي الوطني ، وهو خلاف لم يكن في الأهداف ، ولا في المنطلقات بقدر ما كان حول أسلوب العمل ورسم الاستراتيجيات ومواجهة بعض القضايا المطروحة على الساحة التركية .

أكدت تحليلات جرت على لسان خصوم التجربة السياسية الإسلامية بتركيا أن التيار الجديد ظهر نتيجة شعور الجيل الجديد من الحزبين بعدم وجود ديمقراطية كافية في تدبير شؤون الحزب ، وأن كل شيء يظل مرهونا بأوامر وتعليمات نجم الدين أربكان. وقد ولد انفراده بالقيادة وتسيير الحزب بعض التذمر ، تصاعد بعد حل حزب الرفاه خاصة عندما قام زعيمه نجم الدين أربكان ببعض المبادرات غير محسوبة النتائج ، نبه عليها زعماء التيار التجديدي داخل الحزب ، عندما نصحوه بمضاعفات وتداعيات القيام ببعض المبادرات

السياسية ، منها على سبيل المثال زيارته لليبيا ، فقد نصحه عبد الله جول - وهو من خبراء السياسة الخارجية ، وشغل منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية في حكومة أربكان - بعدم القيام بالزيارة لأنها ضد السياسة الخارجية لتركيا ، وهو لا يضمن كيفية تصرف معمر القذافي في هذه الزيارة ، وحدث ما توقعه تماما إذ كان للقذافي في الندوة الصحفية التي عقدها مع أربكان هجوم واضح على الدولة التركية ترك صدى سلبيا نقلته مختلف الصحف التركية. كما عارض عبد الله جول دعوة أربكان العلماء وبعض رؤساء الطرق الصوفية إلى مأدبة إفطار في شهر رمضان في مقر رئاسة الوزراء ، وقال عبد الله جول حينها بأن ظروف تركيا لا تسمح بهذا التصرف ، وأنهم سيواجهون متاعب هم في غنى عنها. وفعلا حصل ما قاله ، وكانت هذه الدعوة أحد الأدلة التي قدمها المدعي العام ضد حزب الرفاه ومن الأسباب غير المباشرة لحله . وبعد حل حزب الرفاه وتأسيس حزب الفضيلة الذي تسلم رجائي قوطان رئاسته ، نصح أعضاء من التيار التجديدي رئيس الحزب بضرورة تغيير أسلوب وطريقة إدارة الحزب ،



ولكنه سار على خطى صديقه نجم الدين أربكان بل لقد قيل : إن جل ما كان يقوم به من مبادرات ومواقف وأعمال ، كانت بصمات أربكان واضحة فيها ، حتى اهتم من قبل بعض المتابعين بأنه لم يكن يدير الحزب فعليا ولا يقوده ، بل كان ينفذ التعليمات والأوامر التي يتلقاها من أربكان.

وزاد هذا المنهج من شدة التذمر لدى كوادر التيار التجديدي داخل الحزب التي بدا لها أن خطوات حزبا لا تستقيم مع خطوات الحزب المعارض ، ويضاف إلى هذا كله التردد الذي كان يبدو على تصريحات رئيس الحزب رجائي قوطان وصلت في بعض الأحيان درجة التناقض الواضح.

وزادت مسألة تراجع نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب وتناقصها من ٢٢% في انتخابات ١٩٩٥ التي حققها حزب الرفاه إلى ١٥% إلى تضاعف شكوى التيار التجديدي أدى إلى تفكيره جديا في معالجة الأمر من خلال تسلم قيادة الحزب بالطرق والأساليب الديمقراطية ، أي بترشيح أنفسهم في المؤتمر العام للحزب الذي انعقد في ١٤ مايو ٢٠٠٠

حيث شهد تنافسا قويا بين عبد الله غول ورجائي قوطان ، وانتهى بترؤس رجائي قوطان للحزب ، إلا أن حل الحزب دفع بمسار التجربة السياسية وجهة أخرى .

### ج- خلفيات التحول الأخير في التجربة السياسية لحركة الرأي الوطني

لا ننكر أنه كانت هناك خلافات حصلت في الجبهة الداخلية للتجربة السياسية لحركة الرأي الوطني ، وهي خلافات حقيقة نابعة من تقديرات كل طرف ، وليس بعيدا أن تكون تقديرات أحد الأطراف غير دقيقة ، أو اعتراضها خلل ما ، فهذا أمر حادث انطلاقا من صدوره من بشر ، لكن من المؤكد أنه ثمة رؤى جديدة كان تأثيرها أعظم وأبلغ في مسار التجربة السياسية الجديدة ، ومن جملتها تأكيد زعماء التجربة على ضرورة إعادة جدولة وترتيب الصراع داخل الساحة التركية تحت شعار "فن الصدق مع الشعب ، وفن المناورة مع العدو ، وفن تحقيق الممكن في إطار العدالة" (٢٣) وهو مضمون تعريف السيد خالد الحسن رحمه الله - عضو سابق في اللجنة التنفيذية لحركة فتح ، وعضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية - للسياسة في كلمته أمام المجلس

الوطني الفلسطيني الذي انعقد بالجزائر سنة ١٩٩٢ م

لقد برزت إذن داخل التجربة السياسية الإسلامية بتركيا آراء مختلفة ، خصوصا بعيد تجربة حزب الرفاه ، إذ انطلاقا من هذه الفترة بدأت عملية المراجعة التي أملتتها شروط ترتبط بمستويات ثلاثة:

**المستوى الأول :** مرتبط بالانطلاقة الأولى لهذه التجربة السياسية ، فإلى حد كبير لم تكن فكرة الدخول إلى المعتزك السياسي بشروطه قد أخذت قدرا من التبلور والإحاطة بحيثياتها المختلفة ، وكان الاعتقاد لدى زعماء هذه التجربة أن ولوج هذا المسار والتمكن من دواليبه يمكن أن يكون مدخلا وبوابة حقيقية لباقي المداخل الأخرى .

تبلور هذا الاعتقاد لدى زعماء تجربة حركة الرأي الوطني في الوقت الذي لم تكن جوانب من تصور الممارسة السياسية قد اكتملت ، حيث ترك استكمال ذلك لساحة الممارسة السياسية، التي كانت آنئذ محكومة بشروط معينة ، وهامش التحرك فيها ضيق جدا ، وبالرغم من

ذلك قبل زعماء حركة الرأي الوطني الدخول إليها.

وقد تحققت على اثر ذلك مكاسب مهمة ، لكن جزء من هذه المكاسب سرعان ما كان يجهز عليها بواسطة آلة الحظر والحل التي لاحقت التجربة ، ولهذه العملية تكاليفها الباهضة.

**المستوى الثاني :** مرتبط بشراسة المعركة التي كانت - وما تزال - تدور بين التيار الإسلامي وبالتيار العلماني في تركيا ، والتيار العلماني ليس تيارا بسيطا وسهلا ، بل هو تيار قوي ، ويملك من الأدوات المادية والمعنوية ما لا يملك بالتيار الإسلامي ، كما أنه يحظى بالدعم السخي الذي يتلقاه من الخارج ، وبالمساندة التي يتلقاها من الداخل .

**المستوى الثالث :** مرتبط بما اعتري مواقف زعماء التجربة السياسية في ظل التجارب السالفة من ضعف في تقدير بعض المبادرات والخطوات سواء على المستوى الخارجي أو على المستوى الداخلي، إذ اعتبر البعض أنها تسببت في معارك استنزفت جزءا مقدرا من طاقات التيار الإسلامي وإمكاناته .

**د- حزب العدالة والتنمية: تحول أم استمرار****للتجربة السياسية لحركة الرأي الوطني؟**

هناك شبه إجماع بأن التجربة الجديدة شكلت إضافة نوعية في رصيد التجربة السياسية الإسلامية في تركيا خصوصا ، وتطورا ملحوظا في سيرورة تجربة الحركة الإسلامية عموما ، اتضح معها قدرة المشروع السياسي الإسلامي على إدارة صراعه مع خصومه ، حيث أبدى كفاءة عالية ومرونة مقدرة في إدارة هذا الصراع ، مغلبا المصلحة الوطنية على تحقيق طموحاته السياسية. ولاشك أن هذه التجربة ولدت نتيجة نقاشات عميقة داخل التجربة السياسية ، ارتبطت معظمها بحثيات تتعلق بما ذكرت سالفًا من المستويات ، حيث ألفت بظلالها على المواقف الجديدة التي تبناها قياديو التجربة الجديدة .

لا نفتأ نذكر هذا الأمر لنقول بأن التجربة السياسية الجديدة هي : تحول واستمرار في التجربة السياسية الإسلامية داخل تركيا ، فهي تحمل تحولا في المواقف التي أبدتها زعماء التجربة السياسية الجديدة في تعاملهم مع قضايا حساسة جدا داخل مجتمعهم ، كقضية التحاق

تركيا بالاتحاد الأوروبي ، وقضية الحجاب ، وقضية التعامل مع بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية التي كان لبعضها نصيب في إغراق تركيا في أزمتها ، وقضية التعامل مع إسرائيل . فإذا كانت مواقف زعماء التجربة السياسية الماضية بدءا من تجربة حزب النظام الوطني ، وانتهاء بتجربة حزب السعادة من هذه القضايا والملفات قد طبعت بنبرة تعلوها مسحة التشدد ، فان نبرة الليونة والمرونة هي التي نجدها تطبع مواقف التجربة الجديدة. وتبقى مواقف الاثنين لا تخرج عن كونها اجتهادات وتقديرات قام بها زعماء التجريبتين اعتبارا للظروف التي وجدت فيها .

وهي استمرار وعنوان ذلك انطلاقها من نفس المنطلقات المنبثقة من الرؤية الإسلامية ، وأظن أن هذه الرؤية لم يصرح أحد من زعماء التجربة الجديدة بكون الحزب الجديد قد انحاز عنها ، ولا ذكر أحد من قادة التجربة أنه تنازل صراحة عن هذه المنطلقات والمبادئ .

**يمكن إجمال ما حصل عموما في التجربة السياسية الجديدة في ذاك التغير في مواقف زعمائها أملت شروط إعادة جدولة وترتيب**

الصراع ، بحيث أظهر زعماء التجربة الجديدة  
ليونة مقدرة في التعامل والتعاطي مع كثير من  
الاشكالات التي كانت وراءها معارك كبيرة في  
الماضي .

لقد غلب ، أو لنقل طبع هذه المواقف والآراء  
واقعية واعتدال ، جاء منسجما مع موجة  
الاعتدال التي ظهرت في جبهة الأحزاب  
الراдикаلية ، والتي تعاظمت وكبرت حتى  
شكلت كتلة داخل مجموعة من الأحزاب  
العلمانية واليسارية .

والى هنا يمكن اعتبار الخط الاعتدالي الذي تبناه  
زعماء التجربة السياسية الجديدة لا يخرج عن  
النفس الاعتدالي أو عن موجة الاعتدال التي  
طبعت مواقف بعض الأحزاب تجاه بعضها  
البعض وتجاه القضايا والاشكالات الكبرى  
المطروحة ، لتشكيل مجتمعة خطأ جديدا ، كان  
السبق لحزب العدالة والتنمية في شق مساره  
داخل الحياة السياسية التركية .

**هـ- حزب العدالة والتنمية: حزب إسلامي**  
**أم حزب علماني؟**

في أكثر من تصريح ولقاء صحفي أكد زعماء  
حزب العدالة والتنمية أن حزبهم ليس حزبا  
إسلاميا، بل هو حزب علماني يعمل في إطار  
ثوابت الدولة ، والتي من أهمها العلمانية ، وقد  
أثار هذا الإعلان قدرا من الاستغراب ، خاصة  
وأنة صدر من رجل تربى وترعرع بين أحضان  
التيار الإسلامي ، وكان لهذا التيار الفضل في  
إكسابه التجربة السياسية التي خولت له أن  
يصبح في المكانة التي هو عليها اليوم داخل  
الساحة السياسية .

وقد بدا هذا الإعلان عند بعض أبناء التيار  
الإسلامي داخل تركيا وخارجها كأنه ارتداد  
من زعيم حزب العدالة والتنمية وبعض  
القياديين الآخرين عن المبادئ التي اعتنقوها منذ  
مدة ، أو كأنهم خلعوا عنهم "ربقة"  
إسلاميتهم .

من المعلوم لدى الخاص والعام أن لكل دولة  
ثوابتها ، يضع الدستور والقوانين خطوطها  
الكبرى. وجميع الأحزاب والحساسيات التي تقرر  
بالعمل وفق دستور البلاد يكون واجبا عليها  
احترام هذه الثوابت ، مهما ما كان وما يمكن  
أن يكون لها من تحفظات عليها. ولا يخرج

حزب العدالة والتنمية بتركيا عن هذه الدائرة ،  
وحتى الأحزاب السابقة ، بدءا من حزب  
النظام الوطني ، لم تكن تقرر في ديباجة قوانينها  
الأساسية أنها أحزاب إسلامية وإلا ما رخص  
لها بالعمل داخل الساحة السياسية التركية  
استنادا لفصول الدستور التركي الذي يمنع قيام  
أحزاب دينية. وبموجب هذا كله يبقى حزب  
العدالة والتنمية حزبا علمانيا - كما أعلن  
رئيسه- بقوة القانون الذي يعمل وفقه. ولا  
شيء يمكن أن يثير الغرابة والتعجب في هذا  
الإعلان اذا أدركنا طبيعة الدستور وثوابته  
والشروط التي تسمح بالاشتغال وفقه .  
ويبقى إذن إعلان رئيس حزب العدالة والتنمية  
وإعلان باقي زعمائه الآخرين منسجما تمام  
الانسجام مع دستور البلاد ، وهكذا كانت  
باقي أحزاب التجربة السياسية ، فهي لم تكن  
قط أحزابا إسلامية بمعنى الكلمة ، بقدرما  
كانت أحزابا تحمل توجهها إسلاميا أو تنطلق  
من المنظومة الإسلامية ، لكنها بحكم الدستور  
التركي فهي أحزاب علمانية ، ويصدق أن  
نقول عنها بأنها أحزاب ذات توجه إسلامي  
لكن بثوب علماني ، وهذا الوضع نجد شبيهه  
في بعض أقطار عالمنا الإسلامي حيث توجد

أحزاب علمانية لكن بثوب إسلامي.  
والاستغراب الذي يديه بعض المراقبين حول  
حصول حزب ذو توجه إسلامي على الأغلبية  
في بلد علماني مثل تركيا هو نفسه ينبغي أن  
نعنون به تساؤلنا حول تواجد أحزاب علمانية  
وشيوعية واشتراكية في بلدان عربية ينص  
دستورها على إسلامية الدولة .

### و- حزب العدالة والتنمية: حزب سياسي أم حركة سياسية فقط؟

إذا ما نظرنا بعمق للتجربة فهي لا تعدو - في  
نظري- أن تكون عبارة عن "حركة سياسية"  
وليست حزبا سياسيا بمعنى الحزب السياسي  
صاحب المؤسسات المتجذرة في المجتمع.  
فداخل هذا الحزب الذي اعتبرته حركة سياسية  
تعمل قوى من ثلاث تيارات : قوى إسلامية  
، وقوى علمانية وقوى قومية ، لكن الذي  
يتزعم هذه القوى هم كوادر من التيار  
الإسلامي استطاعت - كما سبق أن أشرت  
سالفًا- أن تستفيد من رصيد التجربة والحنكة  
السياسية لتدير دفعة هذه التجربة الجديدة ،  
والتي هي لحد الآن ما تزال تحت مجهر المراقبة  
المستمرة .

لكن السؤال الذي يظل عالقا هو : إلى أي مدى يمكن أن تستمر هذه التجربة ؟ وهل بإمكانها أن تعمّر طويلا ؟ وهل نقول : إنها تجربة جاءت في سياق وظرفية معينة ستؤدي دورها من خلال إزالة الألغام أمام الحياة السياسية والديمقراطية.. وإلى أي حد يكون تقديرنا هذا صحيحا ؟

أعتقد أن الزمن وحده كفيل بأن يكذب أو يصدق ذلك .

#### المحور الرابع

محددات تعامل التيار الإسلامي مع بعض القضايا - تجربة حزب العدالة والتنمية نموذجاً

أحرزت التجربة السياسية ذات التوجه الإسلامي بتركيا قدم السبق على مجموعة من التجارب الإسلامية في مختلف أقطار عالما الإسلامي ، ومرجع ذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بقدّم التجربة وحنكتها في إدارة الصراع مع خصومها ، ومنها ما يتعلق بطبيعة الديمقراطية داخل مجتمعها ، ومهما يكن من أهمية لهذه العوامل مجتمعة ولغيرها ، فيبقى ثمة

عامل آخر هام جدا تمرست عليه التجربة السياسية بدءا من أول حزب وهو حزب النظام الوطني ضمن التوجه القديم إلى تجربة حزب العدالة والتنمية الحالية ، ويتعلق الأمر بمستوى إتقان التجربة السياسية للعبة المناورة السياسية مع خصومها سواء بداخل تركيا أو خارجها . وهذا العامل قلما يتم استيعابه من طرف البعض فتخالهم لا يتوانون في إطلاق بعض الأحكام اتجاه أي تصرف من زعيم من زعماء هذه التجربة السياسية. ولعلنا نكتشف قدرا معتبرا من هذا العامل في تجربة حزب العدالة والتنمية الحالي ، وأهم محددات موقفه حيال مجموعة من القضايا والمعادلات الداخلية والخارجية التي واجهته .

وقبل أن نعرض لهذه المعادلات لا بأس أن نرهدف السمع لأصوات عديدة من داخل التيار الإسلامي سواء داخل تركيا أو خارجها حيث اعتبرت أن ما حصل عليه حزب العدالة والتنمية من أغلبية أصوات الناخبين في الانتخابات النيابية لسنة ٢٠٠٢م لا يعد " انتصارا " أو هو "انتصار" نسبي في نظرها ، مبررهم هو كون ثمن هذا الانتصار كان كبيرا

جدا ، فمقابله "تنازل" زعماء التجربة الجديدة عن أفكار ظلت تحكم ردحا من الزمن مواقفهم من مجموعة من القضايا والملفات ، من ذلك قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ، وقضية الحجاب ، والأزمة الاقتصادية التي ظلت البلاد تتخبط فيها ، والاستدانة من بعض المؤسسات المالية الدولية. لكن أخطر قضية هي تردده في حرب أمريكا على العراق . وهناك أصوات أخرى أعلنت بأن حزب العدالة والتنمية قد شكل تحولا ومنعرجا خطيرا في مسار التجربة السياسية الإسلامية بتركيا ، ذلك أنه لا يملك أجندة إسلامية حقيقية ، وثمة قضايا وملفات قديمة وأخرى جديدة كما ذكرنا كان موقفه منها مغايرا تماما لمواقف باقي الأحزاب السابقة ابتداء من حزب النظام الوطني .

على أن هناك أصواتا أخرى اقتصرت في تعليقها فقط على موقف حزب العدالة والتنمية اتجاه قضية حرب أمريكا على العراق ، إذ اعتبرت ما قام به الحزب يدخل في إطار مساومة ومزايدة من الحزب على الأزمة العراقية مقابل مليارات من الدولارات .

تستوقف مناقشتنا لهذه الأصوات - بغض النظر عن مصدرها وخلفياتها - التي عرضت لمسألة " تنازل" حزب العدالة والتنمية عن مجموعة من اختياراته ، ومسألة ما شاب موقفه من مجموعة من القضايا من تردد وخلل جملة من التساؤلات أعتبرها طبيعية وموضوعية قد تتبادر إلى ذهن كل متتبع للشأن التركي من قبيل : هل بإمكاننا أن نسمي ما قام به حزب العدالة والتنمية بتركيا من تغييرات وتكتيكات في موقفه اتجاه مجموعة من القضايا والملفات كما ذكرنا تنازلا؟

ألا يصح أن نسمي ذلك مرونة سياسية في مواقف الحزب وفي معالجته لتلك الملفات والقضايا ؟

ألا نستطيع أن نقول : إن ما قام به الحزب يدخل في إطار توسيعه لهامش مبدأ الواقعية ؟ ثم ألا يصح أن نعتبر الأمر يدخل في إطار مناورة سياسية وفق تكتيكات في المواقف والتحركات ؟

هل يمكن عد ما قام به الحزب "مغامرة سياسية " غير مضمونة النتائج ؟

ما هي حقيقة مواقف حزب العدالة والتنمية ؟ ماهو الثابت والمتغير في موقفه ؟ ما هي السيناريوهات التي أخضع لها الحزب موقفه ، خاصة موقفه من معادلة حرب أمريكا على العراق ؟

كيف استطاعت دبلوماسية الحزب الالتفاف على التدايعات الممكنة لهذه المعادلة؟ ... هذه جملة من الأسئلة سأحاول مقاربة بعضها في إطار هذا المحور وذلك من خلال تناولي لها في ثلاثة عناصر :

-عنصر المعادلات المعقدة التي طرحت على الحزب ، وسأشير - بشكل مقتضب - إلى أهم وأبرز هذه المعادلات .  
-وعنصر موقف الحزب من معادلة حرب أمريكا على العراق ، وسنبين من خلاله مجموع السيناريوهات التي حددت موقف الحزب من هذه المعادلة ،  
-وأخيرا عنصر السمات أو الخصائص التي طبعت موقف الحزب اتجاه مجموع المعادلات عموما ، ونحو معادلة الحرب على العراق خصوصا .

أ- حزب العدالة والتنمية والمعادلات المعقدة طرحت على طاولة الحكومة التركية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية معادلات معقدة .بمجرد تسلمه مقاليد الحكومة ، فرضت عليه ضرورة النظر في حل تعقيداتها المتشابكة. ويجدر أن نذكر في هذا الصدد أن إرهابات وجود كثير من هذه المعادلات - وأبرزها معادلة حرب أمريكا على العراق- كانت مطروحة منذ مدة على مسرح الحياة التركية ، واختلفت طريقة تعامل كل حزب معها سواء قبل حملة الانتخابات النيابية أو أثناءها أو بعدها .

ويتعلق الأمر بقسمين من المعادلات ، معادلات داخلية ومعادلات خارجية :

أ- المعادلات الداخلية :

\*موقف الحزب من الأزمة الاقتصادية :

تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكومة في ظل أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة ظلت تركيا تعيش في حماتها منذ عقود ، وأدت إلى إقفال وإفلاس عدد لا يقدر من الشركات والمصانع ، وتسببت في حصول تضخم كبير ،



وانخفضت العملة التركية إلى أدنى مستوى لها. وأثناء الحملة الانتخابية وقبلها قال زعماء حزب العدالة والتنمية بأن أهم ما سيولونه العناية الأولى هي حل هذه الأزمة الاقتصادية التي تعرفها البلاد ، ولم يخف زعماء الحزب رغبتهم في التعاون مع صندوق النقد الدولي في سبيل التغلب عليها .

إلا أن شدة الأزمة الاقتصادية وعمقها كان أكبر من قيام الحزب برتوشات إصلاحية ، إلا أنه وبعد انتهاء حرب أمريكا على العراق ، بدأت بوادر انفراج اقتصادي تلوح على الاقتصاد التركي، قد يكون مؤشرا على بداية خروجه من الأزمة .

#### \*موقف الحزب من قضية منع الحجاب :

تعتبر مشكلة الحجاب واحدة من القضايا الساخنة المطروحة على الساحة التركية منذ حوالي عشرين سنة ، وقد تفاقمت هذه المشكلة خلال تجربة حزب الرفاه في حكومة ١٩٩٧م ، حيث فرضت عليه المؤسسة العسكرية أن ينصاع لمجموعة من الشروط منها منع ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات ، وقد أسقطت هذه الحكومة كما هو معروف

على إثر الانقلاب الأبيض الذي قام به الجيش بعدما لم تف حكومة أربكان بالتزامها . يعتبر الجيش نفسه الجهة الوحيدة المسؤولة عن الحفاظ على مبادئ أتاتورك وعلى أفكاره العلمانية، ومن هنا فهو يرى أن مجموعة من المظاهر الإسلامية ومنها ارتداء الحجاب داخل المؤسسات التعليمية والجامعية وحتى داخل وزارات الدولة تشكل مساسا "بالمبادئ الكمالية" ، ولذلك وجبت محاربتها . وكثير من المتبعين لقضية الحجاب في تركيا يؤكدون أن هذه المشكلة لا تقتصر على فئة محدودة من المجتمع بل تشغل أكثر من ٨٠% من نساء تركيا. وفي خطاب لرجب طيب أردوغان يوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر ٢٠٠٢ ، وأمام حشود من أنصار الحزب تجمهرت أمام مقره ذكر أردوغان أنه يوم الرابع من شهر نونبر (نوفمبر) ٢٠٠٢ ، أي بعد يوم واحد من إعلان نتائج الانتخابات سوف لن يكون هناك شيء اسمه إلقاء القبض على أولياء الأمور ، أو وضع الحديد في أيدي الشباب المعارض لمنع المحجبات من التعليم ، وذكر أيضا : أن حزبه سيرفع كل العوائق الموضوعة أمام حرية التعبير .

وفي المقابل فقد بدا على مواقف الحزب ليونة معتبرة لكن ذلك لن يشفع له بالمضي بعيدا ، فثمة خطوط قد رسمت من قبل ، لن يتخطاها حزب العدالة والتنمية ، وإن فعل ذلك ، فلن يكون مصيره أحسن من مصير الأحزاب السابقة عليه .

### \*موقف الحزب من قضية الجمع بين الإرث الإسلامي والمبدأ العلماني

صحيح أن زعماء الحزب في أول ظهور لهم - كانوا وما زالوا- يعلنون أن حزيم غير إسلامي ، وأنه حزب علماني ، لأن أي حزب وفق الدستور التركي قام على أساس ديني أو لم يحترم مبادئ الدولة وعلى رأسها العلمانية ، أو سعى من طرف خفي أو معلن إلى محاربتها أو زعزعتها يكون مصيره الحظر والمنع ، جرت هذه المسطرة وما تزال تجري على كل الأحزاب ، ولن يكون حزب العدالة والتنمية استثناء من هذه المسطرة مهما حاول الإدارة في مواقفه .

ومن جانب آخر هناك من يعتبر أن منطلق حزب العدالة والتنمية منطلق إسلامي ، فقد

بعدها مرت الانتخابات ، أكد زعماء حزب العدالة والتنمية في تصريحاتهم المتكررة أن هذه القضية أو هذه المعادلة لا تشكل بالنسبة إليهم أولوية في الوقت الراهن ، ولذا فهي مدرجة في سلم الأولويات غير المستعجلة ، وحلها قد يأخذ بعض الوقت فقط .

\*موقف الحزب من المؤسسة العسكرية :

صرح زعماء حزب العدالة والتنمية أنهم سيلتزمون باحترام كل ثوابت الدولة التركية ، كما سيقون على كل الاتفاقات المبرمة مع الدول الأخرى. وكانت هذه التصريحات إشارات موجهة في أغلبها المؤسسة العسكرية ، وانضافت إلى توصيات جهات خارجية أملت على المؤسسة العسكرية أن تلتزم قدرا من الحياد اتجاه الوضع ، وفعلا فقد حصل قدر من ذلك قامت في أول خطوة لها بمباركة نتائج الانتخابات ، فخطوة ترحيبها برئيس الحكومة المقترح وما تلا ذلك من مصادقتها على أعضاء الحكومة ، فهل يعني هذا أن حالة التوتر قد انزاح ضبابها وانتفتت الخلافات بين الطرفين كلية ؟

**\*موقف الحزب من انضمام تركيا إلى الاتحاد****الأوروبي:**

قام زعيم حزب العدالة والتنمية بمجرد فوز حزبه في الانتخابات التشريعية نونبر (نوفمبر) ٢٠٠٢ بزيارة لمجموعة من العواصم الأوروبية ، في خطوة تحمل أكثر من دلالة سياسية مفادها أن الحزب ييادي أهمية خاصة لمسألة انضمام بلاده إلى الاتحاد الأوروبي ، بل أكثر من ذلك عبر زعماء الحزب من خلال تصريحاتهم للصحافة الأجنبية في أكثر من مناسبة بأن حزبهم يضع على رأس أولوياته مسألة تأهيل بلاده للانضمام إلى لاتحاد من خلال تعزيز الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، وسيادة القانون ، وهي من ضمن المقومات - وان لم تكن كافية لوحدها- المؤهلة للانضمام إلى الاتحاد حسب شروط هذا الأخير .

وحملت تصريحات رئيس الوزراء عبد الله غول فور تشكيل الحكومة في طبعتها الأولى إشارات تحمل نفس المضامين التي حملها خطاب رئيس الحزب آنئذ طيب أردوغان ، وكانت مناسبة انعقاد مجلس الاتحاد الأوروبي فرصة مواتية ليتم تحديد طلب الانضمام. حيث شكلت نقطة انضمام تركيا إلى الاتحاد النقطة الساخنة في

انبثق من رحم تجربة أحزاب تبنت المرجعية الإسلامية ، وأن أغلب زعماء هذا الحزب قد تشبعوا المرجعية الإسلامية في الأحزاب المذكورة والتي كانوا أعضاء نشطين فيها ، فيلإ حد كبير يعتبر هذا الاتجاه أن حزب العدالة والتنمية هو امتداد غير مباشر للتجربة السياسية القديمة بدءا من حزب النظام الوطني الذي أسسه نجم الدين أربكان ، وبذلك يكون ارثها إرثا إسلاميا .

وما فتئت أصوات داخل التجربة الجديدة تؤكد على ضرورة الحفاظ على هذا الإرث القديم ، في مختلف تجلياته خصوصا مع الخطوات التي اتخذها الحزب في مقارنته لبعض الملفات والقضايا ، إذ طغى على هذه المقاربة ترجيح أكبر لمبدأ الواقعية وفق رؤية يغلبها البعد العلماني .

من هنا إذن تكمن صعوبة الجمع بين الإرث القديم للتجربة والأفكار الجديدة التي استجذت في مسيرة التجربة من خلال احتكاكها مع عناصر من شرائح أحزاب علمانية وقومية .

**ب : المعادلات الخارجية**

جدول أعمال لقاء أعضاء الاتحاد ، وأخذت ساعات طويلا من المناقشة أفرزت في النهاية إقرار فكرة إرجاء هذا الطلب لسنة ٢٠٠٤م. واجتمع الاتحاد مرة أخرى نهاية سنة ٢٠٠٤ ليقرر أخيرا بدء المفاوضات مع تركيا وفق شروط محددة ابتداء من أكتوبر ٢٠٠٥ . واستنادا لكل ما سبق يمكن اعتبار حزب العدالة والتنمية قد نجح في إدارة معاملة أو قضية انضمام بلاده إلى الاتحاد ، وتبقى نتيجة الموقف النهائي لأعضاء الاتحاد حيال هذه القضية فيه انتصار لدبلوماسية الحزب ولصالح حكومته وبلده .

#### ب- موقف حزب العدالة والتنمية من حرب أمريكا على العراق

تعتبر "معادلة حرب أمريكا على العراق" واحدة من أعقد المعادلات التي واجهت الحكومة التركية الحالية ، وحيالها صدرت عن زعماء حزب العدالة والتنمية أثناء حملتهم الانتخابية وقبلها وبعدها تعهدات أكدوا من خلالها التزامهم الكامل بعدم الانخراط في الحرب ، وتشبثهم بالشرعية الدولية، وبقرارات الأمم المتحدة ، إلا أن عوامل خارجية أساسا

ساهمت في زعزعة هذا الموقف ، ومن أهم هذه العوامل :

\*إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على ضرب العراق ، وتطبيق مخططاتها العسكرية لغزوه مهما كانت الظروف والأحوال ، دلت على ذلك حجم الحشود العسكرية في مجموعة من القواعد العسكرية الأمريكية الجاثمة فوق أراضي بعض الدول العربية ، وكذلك تصريحات الساسة الأمريكيين في اللقاءات الصحفية والتلفزيونية ، كما دلت على ذلك الضغوط المتزايدة التي مارسها الولايات المتحدة على حلفائها من أجل استصدار قرار من هيئة الأمم المتحدة يسوغ لها الهجوم على العراق . \*تصدع المواقف الأوروبية حيال الأزمة ، وانقسامها إلى معسكرين : معسكر رافض للمشاركة في الحرب ، بقيادة فرنسا وألمانيا ، ومعسكر داعم للغطسة الأمريكية الداعية لشن الحرب وتترعمه بريطانيا ، وما أفرز هذا الانقسام من تداعيات داخل الرأي العام الأوروبي وخارجه .

\* تذبذب الموقف العربي حيال الأزمة ، وانهمامه الكاملة ، وحرص الأنظمة العربية

الشديد على مصالحها الاستراتيجية التي تربطتها بأمريكا ، وعجزها عن القيام بأي خطوة أو مبادرة تحفظ ماء وجهها أمام شعوبها التي ما فتئت تخرج كل يوم في مظاهرات حاشدة منددة بهذا الخذلان العربي وبانبطاحيته أمام الصلف الأمريكي. وباستثناء الموقف المحتشم الذي خرجت به القمة العربية التي جرت قبل العدوان ، لم تسجل أي مبادرة تتضمن جرأة أكبر .

تنضاف إلى هذه العوامل الخارجية عوامل داخلية تشكل حجر الأساس في ثبات مواقف الحزب ، ومن بينها نذكر:

\* حجم الخسارة التي تكبدتها تركيا في حرب الخليج الثانية ، إذ قدرت بملايير الدولارات ، مما دفع الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى أن تكون أحرص على تجاوز ذلك قدر الإمكان في الحرب الجديدة .

\* حساسية الملف الأمني لدى الساسة الأتراك ، إذ أبدوا تخوفا من أن تساهم الحرب على العراق في تقوية النزعة الانفصالية لدى الأكراد/الأتراك ، وهو ما يعيد إلى الأذهان شريط المآسي وحرب العصابات التي كان يقوم

بها الأكراد داخل المدن التركية قبل إلقاء القبض على زعيمهم عبد الله أوجلان .

\* ضغط الشارع التركي الذي رفض رفضا مطلقا انخراط بلاده في الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب العراقي ، فيوميا لم تكن تخلو مدينة من مظاهرة حاشدة تندد بالعدوان وتدعو الحكومة التركية باتخاذ موقف شجاع من تلك الحرب .

\* حساسية العلاقة بين حكومة العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية ، التي تدير دفة الحكم حقيقة . هذه جملة من الملاحظات التي كان لها انعكاسها المباشر وغير المباشر على مواقف الحكومة التركية اتجاه العدوان الذي شنته أمريكا على العراق ، وما شابها من تردد واضح .

وكان مآتي ذلك كله وجود حالة من الحيرة والقلق الشديدين اكتنفا مواقف زعماء الحزب ، وهو ما يلخص حرصهم الشديد على الموازنة والتقدير لاتخاذ موقف مناسب يحفظ لدولتهم وشعبهم أكبر قدر من المكاسب ، ويقلل ما أمكن من حجم الخسائر ، وهذا ما يفسر

عملية الالتفاف التي قام بها زعماء الحزب لضبط خيوط المعادلة .

### ج- سيناريوهات حزب العدالة والتنمية للالتفاف على معادلة الحرب:

لا يساور من تتبع مواقف الحكومة التركية وتفاعلاتها اتجاه معادلة حرب أمريكا على العراق أدنى شك في الحكم بأن هذه المواقف تضمنت قدرا كبيرا من التناقض والاضطراب ، لكن من يفحص مليا هذه المواقف ويتتبع خيوطها المعقدة يخرج بحكم آخر وهو أن تفاعلات مواقف الحكومة قد أضمرت "مناورة سياسية" قام بها أصحابها من خلال عملية تبادل للأدوار غير معلنة .

وما يعزز هذا الاتجاه هو جملة من الخطوات التي قامت بها حكومة العدالة والتنمية ، وتمثلت في خمس خطوات :

أولا : الجولة التي قام بها رئيس الحكومة لمجموع الدول التي تلتقي حدودها بحدود العراق من أجل صياغة موقف موحد بين هذه الدول يجنب المنطقة شبح الحرب ، وقد أثمرت هذه الجولة عقد مؤتمر إقليمي شدد في بيانه على

التزام الدول الموقعة عليه بخيار رفض قرار الحرب المعلن من جانب واحد من الولايات المتحدة وبريطانيا ضد العراق ، كما أكدوا تشبثهم بقرارات الأمم المتحدة وما تتخذه من موقف في معالجتها للمشكلة ، وأخيرا دعوتهم الصريحة إلى ضرورة تعامل العراق مع المفتشين الدوليين ، ففي ذلك ما يجنب الحرب عليه .

ثانيا : تحرك الدبلوماسية التركية ودعوتها لتفعيل المادة الرابعة من قانون حلف الناتو ، والتي تقضي بتوفير الحماية العسكرية لأي دولة منخرطة في الحلف ، وتركيا إذ هي منخرطة في الحلف في أمس الحاجة لهذه الحماية خاصة مع رغبة أمريكا الجارحة لاستغلال تراها في توجيه هجمات على العراق، وما قد يسببه هذا الأمر من انعكاسات سلبية على الأراضي التركية سواء من العراق أو من غيره .

وقد أحدث قرار تفعيل هذه المادة نقاشا حادا بين دول الحلف قبل أن يستقر قرارهم على إرسال قدر من العتاد العسكري يكون رهن إشارة الجيش التركي في حالة أي عدوان على بلده ، وقد فسر البعض بأن إرسال حلف الناتو لهذا العتاد هو بمثابة دعم غير مباشر منه لحرب أمريكا على العراق. وهذا ما زاد من رفع

الخرج الكبير على الحكومة التركية .  
 ثالثا : "المساومة" على فاتورة استعمال أمريكا  
 للتراب التركي في حربها على العراق ، فكما  
 ذكرت سلفا فقد خرجت تركيا من حرب  
 الخليج الثانية بخسارة كبيرة قدرت بمليارات من  
 الدولارات ، لكنها هذه المرة وكأنها أرادت أن  
 تضمن أداء مسبقا لهذه الفاتورة. وتركت هذه  
 الخطوة إخراجا كبيرا للقرار الأمريكي .  
 لكن في المقابل قد تركت انطبعا سيئا لدى  
 الشارع العام العربي والإسلامي ، كما أحدثت  
 اضطرابا في الجبهة الداخلية للحزب ، إذ تعالت  
 أصوات رافضة لذلك ، ولتجاوز هذا العائق  
 لجأت الدبلوماسية التركية إلى استعمال الخطوة  
 الرابعة .

رابعا : إرسال الحكومة مذكرة للبرلمان تدعوه  
 للتصويت على قرار استعمال التراب التركي ،  
 وقد كان رئيس البرلمان أول معارض لها.  
 وتابعه في ذلك أغلبية النواب ، وترك موقف  
 البرلمان الرفض لمساعدة أمريكا في حربها على  
 العراق ارتياحا جيدا داخليا وخارجيا .  
 خامسا : قبول الحكومة التركية - وبعد ضغط  
 شديد - الترخيص للجيش الأمريكي

لاستعمال الأجواء التركية ، وقد وجد هذا  
 الأمر معارضة من داخل البرلمان والحكومة  
 التركية .  
 وقد بدأت الحرب وسارت إلى ما سارت إليه ،  
 وكانت تركيا بزعامه حزب العدالة والتنمية  
 أكبر رابح سواء على المستوى الداخلي أو على  
 المستوى الخارجي .

### سمات وخصائص طبعت مواقف حزب العدالة والتنمية

بتتبعنا لمواقف الحزب حيال المعادلات السالفة ،  
 وبخاصة معادلة الحرب على العراق ، نستطيع  
 القول بأن مواقف الحزب تأرجحت بين موقف  
 المواجهة المباشرة والصريحة ، وبين الإدارة  
 والمناورة ، وبين التردد والإحجام. وعلى هذا  
 نستخلص أن موقف أو مواقف الحزب طبعتها  
 سمات أو خصائص أربعة:

١- المواجهة الصريحة

٢- الإدارة والالتفافية

٣- الإحجام والإقبال

٤- المناورة المبرمجة

لقد استطاعت الحكومة أن تدير دفعة جملة من القضايا والمعادلات بمرونة سياسية معتبرة ، كسبت من بعضها نتائج هامة ، لكن محاولاتها لا تزال مستمرة لكسب نتائج أخرى من المعادلات المتبقية . إن مقاربتنا لما يجري على الساحة التركية لا ينسبنا حساسية الموقف وتعتقد الوضع الذي قدر للتجربة السياسية الجديدة بزعامة حزب العدالة والتنمية أن تقع فيه ، وكذلك حدة المعادلات التي وضعت على طاولتها وحجم الاكراهات الداخلية والخارجية. وثمة أسئلة تفرض نفسها وهي مرتبطة بدور الاكراهات التي تصيب عملية التغيير من خلال اللعبة الديمقراطية ،

أما السؤال الأول فهو : إلى أي مدى يمكن اعتبار اللعبة الديمقراطية مدخلا يعول عليه في عملية التغيير والإصلاح السياسي في ظل الاكراهات الدولية ؟

والسؤال الثاني هو هل الأمر يتعلق فقط بمزيد من الفهم والاستيعاب لعراقيل وحدود هذه الاكراهات أم الأمر يتجاوز ذلك إلى البحث عن خيارات أكثر قدرة على الصمود أمام شدة هذه الاكراهات ؟

نحن اليوم ومن خلال التجربة التركية الحالية أمام حكومة تملك أغلبية معتبرة ، لطالما حلمت بها الحركات التغييرية والإصلاحية لأجل إنجاز برامجها السياسية والاجتماعية. لكن بعد شهور على بداية التجربة بدا يظهر للمتبعين أن امتلاك الأغلبية البرلمانية غير كاف لإنجاز البرامج التي وعدت بها هذه الحركات . وهذا يدفعنا إلى التأكيد على محدودية الممارسة السياسية في كثير من دول عالمنا العربي والإسلامي، والحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى للبحث جديا والسعي حثيثا نحو توسيع هامش هذه الممارسة بالشروط الديمقراطية ، ثم استتباع ذلك بفتح المجال واسعا أمام باقي المداخل الأخرى.



## الإسلاميون الجدد في تركيا :

## البدايات ، المكونات ،

## التحولات، المعادلات (٤/٤)

الجمعة، ٣٠ أبريل ٢٠١٠ إدريس بووانو

## المحور الخامس

معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني بتركيا في فصل سابق تم الطرق للبذور الأولى لظهور العلمانية داخل التربة التركية منذ فترة الإمبراطورية العثمانية ، والإشارة لأهم مظاهرها وكذا للسلبات التي رافقت عملية توطينها .

ويكشف المحور - الذي نحن بصدد- عن خبايا الاشكالات التي واجهت التيار العلماني وكذا خبايا صراعه مع التيار الإسلامي . والدافع إلى تناول أو لنقل إلى إعادة مقارنة بعض أشواط الصراع بين التيارين جملة من الحاجات من أهمها:

أ- تعرفنا عن قرب على حقيقة الملابس والحشيات الخفية التي رافقت الصراع بين التيارين بعيد تأسيس الدولة التركية الحديثة إلى وقتنا الحاضر والتغيرات التي طبعت خطابات التيارين .

ب- تنبيهنا لأهم خلاصات هذا الصراع ، وإمكانات الاستفادة من بعض أشواطه على عدة مستويات ، وأهمها مستوى التجربة الديمقراطية العربية .

أ- اشكالات عميقة واجهت النخبة الكمالية عقب تأسيس الجمهورية التركية ، واجهت النخبة الكمالية أربعة اشكالات :  
الإشكال الأول : إيجاد هوية وطنية مناسبة للتربة التركية ذات الجذور الإسلامية  
الإشكال الثاني : تحديد بناء سياسي يتفق وينسجم مع الهوية المقترحة

الإشكال الثالث : حل مسألة التحديث ، والمضي بتركيا نحو اللحاق بركب أوروبا  
الإشكال الرابع : حسم مفهوم الديمقراطية  
أما الإشكال الأول فقد عملت النخبة الكمالية على إعادة تشكيل الهوية التركية على أن تكون

الديمقراطية حتى تكون أكثر انسجاما مع مفهومها السالف التحديد .

مع إقرار نظام التعددية ، سيحصل اصطدام بين "نخبة الدولة" وتوجهات "نخبة السياسة" التي ارتبطت بنوع من العلاقة مع الجماعات الاجتماعية ، فلاقت ترحيبا من لدن بعض النخب وفئات من الشرائح الاجتماعية .

اعتبرت نخبة السياسة ، والتي تألفت من النواب المنتخبين نفسها ممثلة للشعب ، وأكدت بصورة واضحة على المفهوم الأفقي للديمقراطية بوصفها مشاركة سياسية .

حينئذ أصبحنا " أمام عنصرين حاسمين في البنية السياسية والدستورية للدولة التركية الحديثة : -العنصر الأول يتكون من المؤسسة العسكرية والتي لها منظور خاص في بناء الدولة ، تركز عبر أحكام قانونية .

-العنصر الثاني : الدولاني ETATISM الذي يحول دون بروز أي نوع من التمايز الوظيفي داخل النظام السياسي بين الخاص والعام. حسم الصراع في البداية لصالح نخبة

مصاغة في قالب "تركيا الأناضولية" ، وبالنسبة للإشكال الثاني فقد تمت صياغة البناء السياسي على الأساس الجمهوري ، أما عملية التحديث جوهر الإشكال الثالث فقد رفعت خيارا بالنسبة لعامة النخبة التي حسمت صراع الأقاليم لصالح المؤسسة العسكرية والبيروقراطيين ، كما حسمت صراع الأقاليم في بعدها الهيكلي لصالح المركز وإن كان ذلك بثمن باهظ جدا تمثل في القمع الشديد لكل تطلع "استقلالي" خاصة في المناطق الكردية .

لكن الإشكال الرابع بقي معلقا ، ذلك أن النخبة العسكرية والبيروقراطية الحاكمة - نخبة الدولة- ورثت نمطا من التسيير والتنظيم يرجع إلى الحقبة العثمانية ، غير أنها أعادت إنتاج هذا النمط في شكل إيديولوجي حديث ، باعتماد مفهوم "الرأس" للديمقراطية باعتبارها مسألة خاصة بالمسؤولية السياسية ، وليس بالضرورة تعني المشاركة السياسية ، وكان هذا هو مفهوم الحكومات العسكرية الثلاث التي حكمت تركيا منذ الحرب العالمية الثانية عن الديمقراطية، وفي كل مرت حدث انحراف عن هذا المفهوم كانت المؤسسة العسكرية تتدخل لضبط

الدولة التي اعتبرت نفسها "الوصية" على التقاليد العلمانية .

الدولة في الإبقاء على المفهوم القديم للديمقراطية .

لقد ساهم إقرار نظام التعددية الذي شهدته الساحة السياسية التركية إضافة للنقاش السالف بين نخبة الدولة ونخبة السياسة في الانفتاح السياسي تجاه مختلف القوى داخل تركيا ، وسيستفيد من هذا الانفتاح التيار الإسلامي حيث سينشط كثيرا مع نهاية الستينات وبداية السبعينات وستتلور داخله نخبة سياسية إسلامية لم تكنف بالمطالبة بالحق في المشاركة في العملية السياسية بل تجاوزت ذلك بالمطالبة بالحق في تقسيم السلطة ذاتها ، وهذا ما أدى إلى تهديد حقيقي لنخبة الدولة التي عمدت إلى حشد جل الوسائل لتقويض بنیان هذه النخبة الصاعدة من خلال سياسة تجفيف منابعها والتضييق عليها. وحصل في البداية تواطؤ غير معلن بين نخبة الدولة ونخبة السياسة "العلمانية" في مواجهة المكون الجديد ، ولم تكن هذه المواجهة برغم ما صاحبها من اعتقالات وحل للأحزاب وإعلان حالة الطوارئ في البلاد أكثر من مرة سوى مؤشرا على رغبة طائفة من نخبة

## ١- نظام التعددية بداية انفتاح التيارين على بعضهما البعض :

شكل إقرار نظام التعددية الحزبية والديمقراطية مؤشرا هاما في بدء مرحلة جديدة من العلاقة بين الدين والدولة في المجتمع التركي في اتجاه يمكن أن نقول عنه "اتجاه تصالحي" ، مكن من بدء مرحلة التقارب بين التيارين الإسلامي والعلماني داخل تركيا من خلال إجراء حوار ديمقراطي ، كان بداية الاعتراف بشرعية كل طرف في الوجود العلني ثقافيا وسياسيا. ومع هذا الاعتراف حدثت عملية إعادة تكييف في البنية الأيديولوجية والسياسية لكل خطاب تجاوزت مرحلة القطيعة مع مجمل الأساليب الاستتصالية ، وقد اتضحت تجليات هذا الاعتراف في الائتلافات الحكومية التي أبرمها كل طرف مع الآخر ، ومن ذلك الائتلاف الحكومي الذي عقده حزب السلامة الوطني مع حزب أجاويد عام ١٩٧٤م ، والائتلاف الحكومي لسنة ١٩٩٦ الذي عقده حزب الرفاه مع حزب الطريق القويم .

فمجموع هذه التحالفات بين الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية والأحزاب العلمانية من خلال النماذج التي سبق ذكرها وضعت ليس فقط قيودا على البرامج الانتخابية للطرفين بل كذلك شكلت تمردا واضحا على مجموعة من المفاهيم والأحكام التقليدية التي كانت تتبناها الغالبية الساحقة من التيارين ، وبوسعنا أن نلمس ذلك بشكل واضح في تجربة العدالة والتنمية الحالية. وقد أثر كل ذلك في خطاب الطرفين .

## ٢- مستويات في تغير خطاب التيار الإسلامي :

يمكن القول : إن الطابع الذي اكتسبته مواقف التجربة خاصة بقيادة زعيمها نجم الدين أربكان صوب مجموعة من القضايا هو الحدة والشدّة في المواقف ، ففي أكثر من حملة انتخابية لأحزاب التجربة السياسية كان التأكيد على عدم التنازل للجبهة العلمانية العسكرية أو المدنية ، وكان التصريح علنا بالمواقف المتشددة اتجاه بعض القضايا ذات الحساسية البالغة ، كالتحالف الاستراتيجي المبرم بين تركيا وإسرائيل ، والموقف من المؤسسات البنكية

الدولية ، وقضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وقضايا أخرى وطنية كقضية الحجاب .

لكن في بحر تجربة حزب الرفاه القصيرة في الحكومة الائتلافية مع حزب الطريق القويم سنة ٩٦ ، وقبل أن تجهض بعد أقل من سنة من تكونها عبر الانقلاب العسكري الأبيض ، لمسنا تغيرا في مواقف التجربة السياسية الإسلامية ، فما كان يرفع في الحملة الانتخابية لم يكن مطابقا تماما لما هو في الواقع ، لا نذكر فقط بأن التجربة السياسية الإسلامية وقعت بين مطرقة المحافظة على مواقفها التي كانت تغري بها كثيرا من جماهيرها وبين سندان الضغوط الخارجية والداخلية وعلى رأسها ضغوط المؤسسة العسكرية. بل لأن بؤادر قدر كبير من تنازل التجربة بدا واضحا عند عقد التحالف مع الحزب اليميني ، وبدا أيضا حينما اصطدمت التجربة بسور من الاكراهات الداخلية والخارجية فرضت عليها أن تغير من حدة خطابها ومواقفها ، خاصة بعدما فرضت عليها المؤسسة العسكرية تطبيق جملة من التوصيات والشروط .

بدأت عقب هذه الفترة مناقشات عميقة داخل  
التجربة السياسية الإسلامية اتجهت إلى ضرورة  
إعادة النظر في طريقة إدارة الصراع السياسي  
من خلال توسيع هامش الانفتاح على  
الأطراف الأخرى داخل الساحة السياسية ،  
 ونحو إعادة ترتيب كثير من الأولويات ، ونحو  
 التخفيف من حدة الخطاب السياسي ، ونحو  
 إعادة جدولة المعارك داخل الساحة السياسية بما  
 يخدم المصلحة الوطنية ، ويتجاوز حالة  
 الاحتراب السياسي ، والاستنزاف غير المقدر  
 للطاقات والجهود ، وقد توجت هذه المناقشات  
 العميقة داخل التجربة السياسية - التي تزعمتها  
 أطر قيادية شابة - بميلاد التجربة السياسية  
 الجديدة تجربة "حزب العدالة والتنمية" التي سبق  
 أن أشرت إلى أنها "حركة سياسية" شكلت  
 تحولا ومنعطفا داخل التجربة السياسية ذات  
 المرجعية الإسلامية بتركيا. وبالرغم من كون  
غالبية أعضائها هم من كوادر هذه التجربة ،  
فهي أيضا قد ضمت أطرا وكفاءات كان لها  
سابق انتماء للتيار العلماني والتيار القومي .  
 صحيح أن هناك مجموعة من الاكراهات  
 أسهمت في بروز هذا التحول ، لكن في نفس  
 الوقت هناك شيء آخر كان له حضوره البارز

، وهو التقارب الواضح الذي تزايد في المدة  
 الأخيرة بين أطراف داخل التيار العلماني  
 وأطراف مقابلة لها داخل التيار الإسلامي ،  
 ففي هذا الأخير وجدت قيادات كسبت مرونة  
 سياسية معتبرة ، وحنكة سياسية مقدرة  
 استطاعت أن تمنح بهذه وبذلك التجربة  
 الديمقراطية التركية نفسا ديمقراطيا جديدا ،  
 وقفزة نوعية. ولم يكن هذا الذي حدث من  
 التقارب إلا طورا آخر من أطوار الاعتراف  
 المتبادل بين التيارين ، جاء ليؤكد باللموس  
 نجاعة توسيع مجال الرؤية والإبصار لدى  
 الطرفين في تنزيل بعض التصورات والمفاهيم  
 بقدر من الواقعية وتجنب المثالية الحاملة .  
**٣- مستويات في تغير خطاب التيار العلماني :**  
 عبرت أصوات عدد غير قليل من المتشددين في  
 التيار العلماني عن قلقها جراء النمو المطرد  
 للتيار الإسلامي ، ووصوله إلى سدة الحكم في  
 ظل التجربتين الأخيرتين : تجربة حزب الرفاه  
 مع زعيمها نجم الدين أربكان الذي توج كأول  
 زعيم إسلامي يصل إلى سدة الحكم في دولة  
 علمانية ، وتجربة حزب العدالة والتنمية التي ما  
 تزال تقود الحكومة التركية الحالية برئاسة زعيم  
 الحزب رجب طيب أردوغان .

أحيان كثيرة موجة من التضييق لا يجد من استمرارها وتغولها إلا عاملان:

العامل الأول : خارجي ، نقصد به ملاحظات المنتظم الدولي — وبخاصة ملاحظات الاتحاد الأوروبي- الذي كثيرا ما عاب على الساسة الأتراك تجاوزاتهم المتكررة في مجال الحريات وحقوق الإنسان .

والعامل الثاني : داخلي ، وهو هام أيضا ، ونقصد به رأي نخبة أخرى من العلمانيين ، حيث يتسم تصور هذه النخبة بالاعتدال والاتزان .

يتصور أصحاب هذا الاتجاه من العلمانيين (أن صعود نجم التيار الإسلامي ، ونجاح تجربته السياسية سواء القديمة أو الجديدة لا يعد بالضرورة تحديا للعلمانية ولا للديمقراطية في تركيا. ويرون أن الديمقراطية والعلمانية بمفهومهما الليبرالي الذي سمح بالتعددية والاختلاف داخل إطار متفق عليه قد توطدتا ورسختا أسسهما على مدى نصف قرن في المجتمع والنظام السياسي التركي، فقد أصبحت الديمقراطية على وجه الخصوص صيغة سياسية

ترى النخبة العلمانية اليسارية والقومية المتشددة أن صعود التنظيم السياسي الإسلامي في الآونة الأخيرة يهدد الأسس الديمقراطية والعلمانية التي يركز عليها النظام السياسي التركي ، ولم تغفر هذه النخبة المتشددة من العلمانيين للتجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية القديمة ولا الجديدة التزامها الظاهر والعلني بقواعد اللعبة الديمقراطية وتأكيدا على تمسكها بالعلمانية التي اعتبروها الكفيلة بضمان الحرية الدينية ، فزعماء هذا الاتجاه يرون أن التزام تيارات التجربة السياسية الإسلامية ورفعها لشعار الديمقراطية ما هي إلا تكتيكات سياسية فرضها عليها الوضع السياسي الراهن ، وأنها ستتنصل من كل الالتزامات إذا ما أصبح لها نفوذ أقوى وشعبية أكبر في النظام والمجتمع التركي . من هذا المنطلق تعتقد النخبة العلمانية المتشددة أن التيار الإسلامي ينبغي أن يحاصر بكل الوسائل ، وإلا سيزداد راديكالية مع ازدياد شعبيته مستغلا الفضاء الديمقراطي وفضاء الحريات التي تكفلها الديمقراطية التركية .

**٤- الانفتاح العلماني الديمقراطي :**

كثيرا ما يحصل تناغم بين هذه النخبة العلمانية ومثيلتها داخل المؤسسة العسكرية ، فتفرز في

مقبولة من طرف جميع الفرقاء السياسيين  
إسلاميين وعلمانيين ، يساريين ويمينيين ، كما  
أن نصف قرن من العمل الديمقراطي قد أدى  
إلى نشوء ثقافة ديمقراطية ومجتمع مدني نشيط ،  
يعتق ويدافع هو بنفسه عن الديمقراطية  
والحریات التي يكفلها له نظامه السياسي)  
(٢٤) .

من زاوية أخرى ترى هذه الفئة من المعتدلين  
العلمانيين أن النظام السياسي التركي قد نجح  
إلى حد كبير في إدماج التيار الإسلامي في  
اللعبة الديمقراطية ، وفتح له قنوات العمل  
السياسي وحرية التعبير والترويج لبرنامجهم عبر  
وسائل الإعلام المسموح بها ، وأدى إدماج  
الإسلام السياسي في العمل الديمقراطي  
ووجوده داخل دوائر الحكم وصنع القرار  
وتعرفه عن قرب على المشاكل والقضايا التي  
تواجه المجتمع التركي إلى كبح وتهدئة منهجه  
وخطابه السياسي ، فازدادت التجربة السياسية  
لهذا التيار اعتدالا ، وأصبح بكل هدوء جزء  
من النسيج السياسي يعمل على تحقيق أهدافه  
داخل الإطار الديمقراطي التعددي .  
إن انخراط التجربة السياسية ذات المرجعية

الإسلامية داخل المعتزك السياسي التركي ساهم  
حسب الفئة المعتدلة من التيار العلماني في تحقيق  
الانسياب الهادئ للتيار الإسلامي ومشاركته  
الطبيعية في الحياة السياسية ، وانطلاقا من هدفه  
المشروع فله الحق أن تكون لديه وجهات نظر  
اتجاه مجموعة من القضايا التي تعتمل داخل  
الساحة التركية من ذلك وجهة نظره في مفهوم  
العلمانية ، إذ ترى هذه التجربة السياسية سواء  
القديمة أو الجديدة أن هذا المفهوم الذي صاغه  
كمال أتاتورك ولا تزال فئة من العلمانيين تتبناه  
ينبغي أن يطاله قدر من التغيير. فالعلمانية  
حسب هذه الفئة من العلمانيين تعني فصل  
الدين عن الدولة وإخضاع الدين ومؤسساته  
لسلطة الدولة بينما تحاول النخبة الإسلامية  
المؤطرة في التجربة السياسية أن تبتعد بالدين  
وتتأى به عن أن يكون تحت سيطرة الدولة  
وتكفل له استقلالا معينا ، وهذا ما يحقق تحولا  
في مفهوم العلمانية داخل تركيا من علمانية  
ديكتاتورية وقسرية يخضع فيها الدين لسلطان  
الدولة إلى علمانية حقيقية تكفل مزاولة الدين  
والحریات الدينية للجميع .

وتؤكد فئة العلمانيين المعتدلين أن وجود جزء كبير من التيار الإسلامي ، (وجهوده لتغيير مفهوم العلمانية ، وتوسيع هامش الحريات الدينية قد أثرى بلا شك الحقل السياسي والحياة السياسية التركية ، كما مكن من جعل الديمقراطية التركية ديمقراطية ليبرالية حقا تسمح بالتباين والاختلاف في إطار تعددي حر ونزيه. وينظر هؤلاء لتدخلات الجيش والمؤسسة العسكرية المتكررة في الحياة السياسية التركية على أنها اعتداء صريح وواضح على مسار الديمقراطية ، وإضعاف لها) (٢٥) .

إن تدخلات المؤسسة العسكرية من أجل ضبط عمليات اجتماعية تتفاعل داخل المجتمع التركي وليس خارجه - حسب الاتجاه العلماني المعتدل - من شأنها أن تؤدي إلى ممارسات تسلطية تقلص من مساحة الديمقراطية ، كما أن اقتراب المؤسسة العسكرية من حركية المجتمع ومساحاته يجعل احتمال الاصطدام بين العلمانية المدنية والعلمانية العسكرية وارد جدا، ذلك أن العلمانية المدنية داخل تركيا لا تستطيع التجدد إلا استنادا إلى الديمقراطية ، ومن شأن اقتراب المؤسسة العسكرية من حركية المجتمع هذه ومراقبتها الصارمة له أن يقلص من هامش

الديمقراطية وهذا ما يؤدي في النهاية إلى هدم وتقويض العلمانية المدنية التي تمارس في إطار مجموعة من الأحزاب السياسية، وتكون النتيجة وجود نظام علماني نصف ديمقراطي/ نصف تسلطي ، تمارس نصف الديمقراطية داخله مجموعة من الأحزاب العلمانية ، ويمارس نصف التسلط ضد خصوم النظام العلماني وقواعدهم الاجتماعية من طرف المؤسسة العسكرية .

وطبقا للعلمانيين المعتدلين فإن احتواء التيار الإسلامي وضمن التزامه بالمبادئ التي يرتكز عليها النظام السياسي التركي لا يتحقق بالأسلوب الذي ينهجه الجيش ولا النخبة العلمانية المتشددة ، فتلك السياسات حقا تقصي التيار الإسلامي لفترات عن العمل السياسي وتحجم من وجوده ، لكنها تهيئ لعودته القوية لمسرح الحياة وهو أكثر صلابة وقوة .

ويعتبر العلمانيون المعتدلون (أن المعسكر العلماني واليساري مسؤول إلى حد كبير عن نمو وصعود التيار الإسلامي ، وأن الحل لا يكمن في التأمر عليه ، بل يكمن في استرداد الكتلة الشعبية ، واستردادها يتدئ بمراجعة



عميقة ونقد ذاتي حقيقي ، وإعادة ترتيب

للأوليات) (٢٦) حسب مقتضيات المرحلة .

**ب- خلاصات من معركة الصراع بين التيارات**

١- تبين باللموس للطرفين أو للتيارين الإسلامي والعلماني داخل المجتمع التركي بأن الصراع التاريخي الطويل حول مسألة الهوية هو صراع مستنزف لطاقت الطرفين ، ومقدرات الكيانين ، ومهما طال فلن يزيد الطرفان إلا انكسارا وضعفا. والطرفان معا توصلا إلى شبه اتفاق غير معلن أن معركة الهوية ليست بالمعركة التي تحسم إبان فترات معينة بقدر ما تحتاج سنوات بل حقبا ، ومن ثم انصرفوا بمعركة الصراع نحو تأهيل مجتمعهم اقتصاديا واجتماعيا. لا أعني بهذا الكلام أن معركة الهوية في تركيا قد حسمت نهائيا بقدر ما أقول إنه بعد أشواط من المعارك المستنزفة حول هذه المسألة تبين باللموس أنها معركة يمكن الاستعاضة عنها بمعارك أخرى أكثر مردودية وإنتاجية. ٢- وتوصل الطرفان أيضا وهما في لجة المعركة إلى أن إمكانات حركة الإصلاح والتغيير ليس فقط بالنسبة للتيار الإسلامي بل كذلك للطرف العلماني ولباقي الأطراف

السياسية. بمختلف أيديولوجياتها محدودة جدا ، ولا يمكن للطرفين معا ولا لأطراف أخرى شبيهة بهما أن تتجاوز ذلك فقط بالإرادة الذاتية ، فهناك دائرة من الخطوط الحمراء مرسومة سلفا وثمة إكراهات دولية وإقليمية ضاغطة ، ومن هنا كان لا بد من تظافر جهود الأطراف جميعها .

فإذن هناك إدراك معتبر من طرف فصائل ومكونات التيارات الإسلامي والعلماني داخل المجتمع التركي لهذه المنظومة ، ومن ثمة يعملان على صرف معركة الصراع من تبديدها في معارك مستنزفة لطاقت ومقدرات الطرفين إلى تنمية المجتمع وتأهيله ليكون له دور حضاري على المسرح الدولي .

٣- حدث تحول ملحوظ في التجربة الديمقراطية التركية ، وهكذا نجد أن طبيعتها في عقد التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة قد أفرزت أدوات جديدة في إدارة العمل السياسي السلمي قطعت مع أدوات طبيعتها خلال الستينات من القرن الماضي. مع هذا التحول بدا من الصعب الآن استمرار الاقتراب من النموذج العلماني وفق النصوص "النقية"

الأولى للجمهورية العلمانية التي أسسها مصطفى كمال أتاتورك ، وهذا يفيدنا جدا في قياس وإدراك الديناميكية الكامنة في صيرورة التطور التاريخي والاجتماعي الذي فرضته معطيات جديدة وحراك جديد وفاعل جديد أيضا .

٤- لقد أفرزت التجربة الديمقراطية التركية انتقالاتا أكاد أقول نوعيا وفريدا في إصدار كل تيار أحكاما إيديولوجية ضيقة اتجاه الخصم الآخر ، لقد استطاعت التجربة النجاح في إعادة صياغة الخطاب العلماني بطبعته الأتاتورية ، والإسلامي بطبعته "السلفية" الأولى .

هذا الاستيعاب المتبادل بين الطرفين أثمر اعترافا متبادلا خلق في النهاية تعايشا للطرفين داخل الساحة التركية ، كما خلق قدرا من التفاهم على ركوب سفينة الديمقراطية ومحاولة الوصول بها إلى بر الأمان بشراكة متبادلة في قيادة دفتها. حصل إدراك من لدن أطراف المعادلة الديمقراطية في تركيا - بعد زمن من الصراع- أن ثمة مساحات مشتركة للعمل بين التيارين ، وأن ثمة مساحات اختلاف ، سوف

لن يكون في وسع أحد إلغاء الآخر ، لكن في وسع كل طرف أن يتنازل عن قدر معين للآخر ، وبإمكان الطرفين أن يشتغلا معا في المساحات المشتركة تلك .

٥- بالرغم مما طبع وما يزال يطبع التجربة الديمقراطية التركية من سلبيات إلا أنها استطاعت أن تحتوي بشكل سلمي أكبر تقاطب سياسي إيديولوجي في العالم العربي والإسلامي ، وأشدّها حدة وقوة ، وهو الاستقطاب بين التيار العلماني والتيار الإسلامي. وبصرف النظر عن المواجهة الديمقراطية أو شبه الديمقراطية التي واجه بها قطاع هام من النخبة العلمانية بتحالف مع فئة أخرى داخل المؤسسة العسكرية النجاح الباهر الذي حققته التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية في طبعتها الأولى مع حزب الرفاه ، في محاولة لاستبعاد هذه التجربة ديمقراطيا من ساحة الحكم ، إلا أن هذه النخبة بكل أجنحتها لم تعبت في النهاية في نتائج الانتخابات ، ولم تزورها ، ولم تقلب حقائقها، كما لم تسع لإسقاط الحزب بانقلاب عسكري كما جرى في الجزائر ،

بقدرما استخدمت كل التحالفات والتكتيكات السياسية ، والضغط السياسي الممكنة من أجل استبعاد التجربة عبر نفس الجسر الذي وصلت به إلى سدة الحكم .

ونفس الأمر حصل مع تجربة حزب العدالة والتنمية ، فلم يحصل أن مست صناديق الاقتراع ، ولا زورت إرادة الناخبين ولا خلطت النتائج. صحيح كانت هناك ضغوط أخرى على التجربة. لكن كل ذلك وفق سيناريوهات "ديمقراطية" كما نرى ونسمع .

#### خاتمة البحث

يمكن اعتبار تجربة الإسلاميين في تركيا فريدة ونوعية من عدة نواحي أهمها إيمانها منذ وقت مبكر بأهمية المدخل السياسي في عملية التغيير والإصلاح ، فهي قد مارست السياسة في البرلمان والحكومة وفق نظام ديمقراطي ، وآمنت بشروطه كلها ، وعملت في الهامش الضيق المسموح لها به ، وبالرغم من ذلك فانتظام هذا التيار ضمن شروط اللعبة الديمقراطية أتاح له التعبير عن طروحاته علنا وبطريقة سلمية ، وهكذا تكون الديمقراطية التي كانت وسيلة لاستيعاب التيار الإسلامي والتقليل من

"أخطاره" و"أصوليته" هي نفسها حملت هذا التيار ممثلا بحزب الرفاه في التجربة السابقة وحزب العدالة والتنمية في التجربة الحالية إلى السلطة في تركيا الجمهورية العلمانية . إن تجربة الإسلاميين أو تجربة التيار الإسلامي في شقها السياسي الذي مثلته الأحزاب الستة وتعاملها داخل الساحة السياسية وفق مقتضيات النظام الديمقراطي مكنها من التعرف عن قرب على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بكل تحدياته ، ومكنها أكثر من التعرف على خصمها الآخر وهو التيار العلماني: كيف يفكر، وبأي أسلوب يتحرك ، وأكسب كل ذلك حركية وفاعلية ومزيذا من التفهم والعقلنة .

لعل المتابع للساحة الديمقراطية التركية يدرك تماما أن هناك قدرا معتبرا من التطور والنجاح قد شهدتهما الساحة الديمقراطية التركية أدى إلى احتواء إحدى الاشكالات الكبرى بالمعنى الثقافي والسياسي داخل قيم وقواعد الديمقراطية والتعددية الحزبية ، وأعتقد أن جزءا من هذا الأمر قد يحصل في ظل التجربة الديمقراطية العربية شرط أن يقوم الطرفان أو أطراف

- المعادلة بمراجعة حقيقية لمواقفها ولخطابها ولأدوات اشتغالها ، في ظل مناخ ديمقراطي صحي وسليم .
- ٤- المرجع نفسه
- ٥- المرجع السابق
- ٦- أحمد نوري النعيمي ، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا - حاضرها ومستقبلها ، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا ، ط ١ ، دار البشير بعمان ، سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م ، ص ٥ .
- ٧- مصطلح يطلقه الدكتور أحمد العماري ، أستاذ التاريخ بجامعة محمد بن عبد الله بفاس- المغرب- على هذه الحضارة .
- ٨- نادية محمود مصطفى ، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية ، مشروع العلاقات الدولية ، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ط ١ ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م ، ج ١١ ، ص ١٥٩
- ٩- المرجع نفسه ، ص ١٦٠
- ١٠- المرجع السابق
- ١١- أمين حسن عمر ، الصراع بين العلمانية والإسلام في الشرق الأوسط ، منشورات بيت المعرفة للإنتاج الثقافي ، السودان - ط ١ ، سنة ١٩٩٠ ، ص ١٦/١٥ .
- ١- نادية محمود مصطفى ، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية ، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ج ١١ سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م- ص ١١
- ٢- محمد حرب ، آليات الحركة الإسلامية في تركيا ، مجلة السياسة الدولية ، ع ١٣١ سنة ١٩٩٨م ، ص ١٢٨ .
- ٣- علي أحمد لبن مع مجموعة من المؤلفين ، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ - الدولة العثمانية- دار النشر للجامعات المصرية ، ط ٢

## الهوامش

- ١٢- الصراع بين العلمانية والإسلام في الشرق الأوسط ص : ٢٣/٢٤
- ١٣- المرجع السابق : ٣٩/٤٣
- ١٤- محمد نور الدين ، " الحركة الإسلامية في تركيا " ، بحث قدم إلى مؤتمر " الحركات الإسلامية في آسيا " ، تنظيم مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة ، سنة ١٩٩٦ ، ص ٥
- ١٥- تعني كلمة ايشيك في التركية : النور ، (الضوء) .
- ١٦- هي إحدى التسميات التي تطلق على هذه الجماعة ، وأكثر ما تعرف بها في الساحة التركية .
- ١٧- آليات الحركة الإسلامية في تركيا ، مجلة السياسية الدولية ، ص ١٢٨
- ١٨- الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا " حاضرها ومستقبلها دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا " ص : ٣٠/٣١
- ١٩- المرجع السابق ص : ١٢٦/١٢٧
- ٢٠- المرجع السابق ص ١٢٧
- ٢١- نفسه ص ١٢٨
- ٢٢- نفسه
- ٢٣- سعيد خالد الحسن ، النموذج الانتفاضي ، دراسة في الأبعاد الإدراكية والسياسية للانتفاضة في فلسطين ، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق - جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء ، يوليو ٢٠٠٢ م ، ج ١ ص ٣
- ٢٤- دينا صلاح شحاتة، الإسلام السياسي ومستقبل العلمانية في تركيا ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٣١ سنة ١٩٩٨ م ، ص ١٥٨ .
- ٢٥- المرجع السابق .
- ٢٦- المرجع السابق

### قائمة المصادر والمراجع

- ١- نادية محمود مصطفى ، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية ، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ج ١١ ، سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .
- ٢- علي أحمد لبن مع مجموعة من المؤلفين ، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ - الدولة العثمانية - دار النشر للجامعات المصرية ، ط ٢ ، سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥
- ٣- أحمد نوري النعيمي ، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا - حاضرها ومستقبلها ،

- دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا ، ط ١ ، دار البشير بعمان ، سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م .
- ٤- أمين حسن عمر ، الصراع بين العلمانية والإسلام في الشرق الأوسط ، منشورات بيت المعرفة للإنتاج الثقافي ، السودان - ط ١ ، سنة ١٩٩٠ .
- ٥- محمد نور الدين ، " الحركة الإسلامية في تركيا " ، بحث قدم إلى مؤتمر " الحركات الإسلامية في آسيا " ، تنظيم مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة ، سنة ١٩٩٦ .
- ٦- سعيد خالد الحسن ، النموذج الانتقاضي ، دراسة في الأبعاد الإدراكية والسياسية للانتفاضة في فلسطين ، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق - جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء ، يوليو ٢٠٠٢ م .
- ٧- مجلة السياسة الدولية ، ع ١٣١ سنة ١٩٩٨ —
- \*الدكتور إدريس بوانو في سطور**
- من مواليد مدينة القصر الكبير بشمال المغرب سنة ١٩٧١ م .
- تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي والثانوي بنفس المدينة ، وتعليمه الجامعي بمدينة الرباط حيث يقيم ويشغل بها حاليا .
- \*على المستوى الأكاديمي :
- حصل على الإجازة في الآداب من جامعة محمد الخامس بالرباط سنة ١٩٩٥ م .
- حصل على شهادة استكمال دروس السلك الثالث ، تخصص النقد الأدبي الحديث بنفس الجامعة سنة ١٩٩٧ م .
- حصل على شهادة الدكتوراه في الآداب من جامعة الحسن الثاني بالبيضاء سنة ٢٠٠٢ م .
- حصل على دبلوم الدراسات العليا المعمقة - الماجستير - شعبة الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع بجامعة محمد الخامس بالرباط سنة ٢٠٠٣ م .
- حصل على شواهد أخرى في مجالات علم التواصل ، وعلم البرمجة والتخطيط وإعداد المشاريع ...
- نشرت له مقالات علمية في مجال تخصصه الأدبي وأخرى في مجال اهتماماته الثقافية والفكرية على صفحات مجلات علمية وجرائد محلية .
- أطر - وما يزال يؤطر - مجموعة من النشاطات العلمية والدورات التكوينية

والتدريبية داخل فضاءات جمعيات المجتمع المدني  
سواء داخل المغرب أو خارجه .  
\*على مستوى الملف التركي :

يعد من المتخصصين في الملف التركي داخل  
المغرب .

-فقد قام بزيارات متكررة إلى تركيا منذ سنة  
٢٠٠٠ ، تمكن من خلالها من التعرف على

التيارات السياسية الإسلامية والعلمانية. ونسج

مع بعضها علاقات جد هامة كان له أثرها

الواضح في تطور العلاقات المغربية التركية

سواء على المستوى الحزبي أو على المستوى

السياسي أو على المستوى الاقتصادي .

-نقل تجربة التيار الإسلامي وموقعه ،

وعلاقاته مع باقي أطراف الساحة السياسية

التركية من خلال مقالات علمية وبحوث

أكاديمية على صفحات جرائد وطنية ومجلات

دولية .

-قدم - وما يزال- محاضرات ، وشارك في

ندوات ، كما عقد حوارات ، وفي ثانيا كل

ذلك بسط للمتبعين والمهتمين أهم ما تميزت به

التجربة السياسية التركية وبخاصة تجربة التيار

الإسلامي .